وأي فعل آت درسي قال في الجواب وما وصل بعده بيان الغزال المستتر والمستثني
اعلم انه جيء بالمرود وتسببت عن الجملة الازمة العلة فقول كم وأي فعل شرط
لجزاء الجواب وأي فعل موصولة لأن مفرد مطابقة في التذكير والموصولة لا تضاف الا
الى المعرفة بجملة بعوله واقصص بلا معرفة موصولة أيا وقوله وهو مرفوع بالابتداء لم
يبين الخبر واختلف فيه فقيل جملة الشرط وفعله وقيل الجواب أو جملة الجواب وما وعدم البيان
أول الاعتراضات العشرة اعترض بها المعرب على وقوله وكان بعده مفرد الى وهي
بعد الشرط وهذا محذوف لما اصله من انه لا يجزم الفعل بعد شيء من ادوات الشرط غير ان
ولو لا ان كان معربا بفعل بعده نص عليه ابن هشام وقوله ويحتمل ان تكون شانية
هذا يقتضي ان الشانية غير الناقصة مع انها هي الناقصة لاحتياجها الى الاسم وخبر واجيب
عنه بانه ذهب على مذهب الدماميني وانها تامة ويكون اسمها على انها شانية ناقصة ضمير
الشان وجملة اخرى منه الى خبرها واعترض هذا المعرب ايضا بالجملة خبرها لا بد ان تشتمل
على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الا ضمير ... على اسم كان يعني المستتر الذي هو
الرابط ضمير يعود عليه وقوله معيشه الضمير المستكن فان قلت الجملة
المعصوم لا محل لها من الاعراب قلت ما لم تكن خبرا والا كان لها محل وهو هنا خبر والخبر
محمر وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة الاول يقول ووقف عليه بحذف الالف
لانهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الالف ولم يتعرض في الاعراب لقوله اووا واوباء
واعرابهما انه ان جعل الف ... مبتدأ كان ما بعده خبر وان جعل بالنصب خبر الكان كان اسمها
وقوله والفاء بمواب الشرط الاولى يقول والفاء الرابطة بين الشرط والجواب وسيقول
وامر بفعل فقتا ما بالا فعل وهو ... الفاء في الجواب في الربط ولا تقل فيها جواب
الشرط وقوله ومعناها اما فيه ان معاهما تبين لعوامل ... جعل شعريا لا ثنين
كان معناها معمول اثنان وما قلناه تتطابق مع ما فيه الى جمع التكسير جمعا اذ جمعا
ومن له وما جمعا لعلة فعول مفعولا ثانيا وقوله من باب الاشتغال الذي ويكون
معمولا به على معنى و لا اول انوي ان الف بحذف بي وانتصب الا على التوسع وقوله
ويجوز رفعه على الابتداء الاول اول لقوله واقتصه مضاف فعل بعد اني كذلك وامرن جازما
مذهب سيبويه ان الجازم لماد ... الحركة الحرف مقتضيا بها بحال من الجزم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

من الخبر كان اللائق ان الخبر المشتق يضمر وان عاد على المبتدأ بغير اسم كان زيد خبر يعود مثله ...

والمرفوع وامر بمجزوم وامر لعلة للعرض المذكور فهو مجزوم عندكم لا به وابن السراج
يقول ان الحركة وحدها مفعال لا تفرد كان الاعراب مرتبه فبنا فيه تعذر فلما دخل الجازم
حذف الحرف فهو كالدواء المسهل او ما ورضه اذ زها ولا اخرى من لوق البدن فالجرم محذوف
بالجازم عندكم لانه ادلة معربة فلا الا ان يحتمل كلا نحم المذهبين وفيه نظر لان
قدم قرأوا على ان المعتل معرب بالحركات في قوله وكالالف انو ويستعيرها بجزم في قوله والرفع
فيها انو وموقول سيبويه نصر ثانيا على انه مجزوم بحذف الحرف في قوله وامر جازما
فلا ينحو وموقول ابن السراج فيكون ما افاد لهم مذهبا فان قلت كيف جمعا وبه مرّ الموضع
كلامهم وهو ان في الشرح وابن الحاجب في كافيته والرضي فنكون ابواب النيابة سبعة
عندهم ايضا واجيب عنه بان كلامهم يحتمل المذهبين بان نطق لقوله وامرن جازما
ونطق انما تقدم لانه بغير ... وكلامه محتمل بامرين ثم يحتمل ان يعود
الضمير على الافعال ويكون على حذف مضاف اي امرها او اخرها الافعال ويحتمل ان يعود
على الامر وما تقدم من لا يبعد القياس من حرف العلة للناصب كما حذف للجازم
لانا نقول علامة النصب وجودية لانها حركة وعلامة الجزم عدمية والوجودية لا
بد لها من حركة تقوم به بلوم ... بعينها ... حرفها ... الاول بنفسها والله اعلم

النكرة والمعرفة

هذه هي المعرفة الثانية والمعرفتين اسما بعينه وها في الاصل اسما مصدر نكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والمعرف ومناسبته ذكر هذا الباب عقب باب المعرب والمبني ان غالب المعارف مبني وغالب النكرات معرب قوله من كل نحوه بامور منها ان النكرة هي الاصل فرعية بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع مما لا يحتاج ومنها ان بعض الاسماء المنكرة لا تعرف والمستغرق جنسه اول بالاطالة ومنها اصعبها ما سبق في الرمز قوله واقتصر لكم الصفة التعيين على الاطلاق ان ما يكون منفردا لكم غير صفة بلا مصدر كبعضا او اسم جنس كفعلان واحترز بان المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل الا الصفة الاصطلاحية وفي قوله فيه حاصبه نحو من زيد رجل الخ ماله الى حاصب مال واستشكل التمثيل بزومن وجبر امر منه انما تفسير بحاصب وهو

نكرة قابل أل مؤثرا

Copyright © King Saud University